annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

النشرة الإخبارية

نيسان/أبريل ٢٠٢٠

الأثر الهائل لجائحة كورونا على المنطقة العربية

التطورات على المستوى الإقليمي	١
هشاشة سوق العمل	١
استجابات الحكومات	١
مبادرات المجتمع المدني	١
الاستجابة المتعثرة الى أزمة كوفيد ١٩ في المنطقة العربية- زهرة بزي	٢
التعاون الدولي في ظل كورونا - مي مكّي	٤
الوضع الوبائي والاقتصادي في تونس والإجراءات المتخذة - نايلة تليلي	٥

التطورات على المستوى الإقليمي

أدى انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩) في المنطقة العربية إلى إزهاق الأرواح ورفع مستوى الهشاشة، وتسبب في تفاقم الأزمات المتعددة في المنطقة التي تعاني من الحروب والصراعات والاضطرابات السياسية والثورات والتحولات المعقّدة. ويكاد يكون من المؤكّد أن المنطقة لن تكون هي نفسها بعد انحسار الوباء.

وبغرض فهم التداعيات المباشرة للأزمة الصحية بشكل أفضل، أرسلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية استبيانًا قصيرًا إلى أعضائها وشركائها حول المنطقة، وجاءت النتائج والتحديات متشابهة بشكل ملحوظ. تشاطرت جميع البلدان المعنية مخاوف كبيرة بشأن التحديات على المستوى الاقتصادي، تليها الصعوبات على المستوى الاجتماعي، وبدرجة أقل على المستوى الأمني. وبالرغم من غياب الأرقام والمعلومات الحكومية الرسمية حول تأثير الفيروس على المجالين الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن وضع معظم البلدان يمكن وصفه بالفظاعة.

هشاشة سوق العمل

في المنطقة العربية، يتبيّن أن العمال في القطاع غير الرسمي هم الأكثر هشاشة (٩٠٪)، يليهم العاملون في القطاع الخاص (٧٨٪)، وفي قطاع الصحة (٦٠٪)، وقطاع التعليم (٣٧٪)، والقطاع العام (١١٪). يشكل العاملون بشكل غير رسمي مثلًا الجزء الأكبر من سوق العمل (أكثر من ٥٠٪ في المتوسط في المنطقة)، وهم لا يخضعون لقوانين العمل، ويعملون على أساس يومي، بغياب ضمان الحصول على الأجر أو الحماية الاجتماعية. لذا، ازدادت هشاشة الغالبية العظمى من العمال الذين فقدوا مصدر دخلهم عندما توقّفت الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاق والتزام المنازل. كما ازداد تعرّض العاملين في القطاع الخاص لمخاطر الفصل من العمل أو تخفيض الأجور أو الامتناع عن دفعها. وبالرغم من التسهيلات التي قدّمتها بعض البلدان، مثل لبنان والأردن والبحرين، ودعمها للقطاع الخاص للحفاظ على أعماله وموظفيه، فقد أُغلقت كثير من المؤسسات. كما اتضح أن الأطباء والممرضات والعاملين في المجال الطبي هم الأكثر عرضة للفيروس، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة والرعاية الوقائية، مثل العراق ومصر وتونس والجزائر، والبلدان التي انهار قطاعها الطبي نتيجة الصراع، مثل اليمن.

استجابات الحكومات

غالباً استجابت الحكومات العربية سريعًا للانتشار الواسع للفيروس للتخفيف من المخاطر المرتبطة به ، وإن كان بعضها بوتيرة أبطأ. وشمل ذلك إعلان حالة الطوارئ بشكل عام، ووقف جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وإغلاق جميع الحدود، وفرض حظر التجوال، وتخصيص مراكز رعاية للمصابين، وفرض الحجر والاختبار على القادمين.

كما دعمت بعض البلدان، مثل لبنان والأردن، قطاعاتها الخاصة للحفاظ على الأعمال والوظائف في أوقات الإغلاق وأعادت جدولة ديون الأسر لدى البنوك، وقامت دول أخرى بخفض أو إلغاء بعض الفواتير، مثل فاتورة الكهرباء في البحرين وموريتانيا، ووزعت بعض الدول تقديمات نقدية شهرية صغيرة أو مساعدات عينية للأسر الفقيرة، كالعراق والمغرب وتونس ولبنان والبحرين ومصر. وإن بدت هذه المبادرات محقة، إلا أن دعمها للأسر منخفض للغاية مقارنة بالتحديات الكبيرة المفروضة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وهي بالتالي، غير كافية وتفتقد للفعالية في تخفيف آثار الأزمة الصحية الحقيقية والهائلة.

بادرت معظم البلدان إلى دعم التعليم عن بعد للتعويض عن إغلاق المدارس والجامعات. لكن الافتقار إلى بنية تحتية مناسبة وانخفاض جودة التعليم الرسمي تسببا في تعقيد العملية، مما جعله ضربًا من الرفاهية البعيدة عن متناول العمّال أو المنتسبين للتعليم الرسمي، وأدّى ذلك إلى توسّع الفجوة بشكل خاص بين طلاب المؤسسات الخاصة ذات الموارد والقدرات العالية وطلّاب المؤسسات الرسمية ذات الموارد المتواضعة جداً.

مبادرات المجتمع المدني

تعبّأ المجتمع المدني في المنطقة العربية لمكافحة انتشار الفيروس وضمان قيام استجابات فعّالة يمكنها التخفيف من العواقب المرتبطة بالجائحة، وانضم الكثيرون للعمل الميداني من خلال تقديم المساعدة والدعم المباشرين، ورصد الحالات والاتجاهات، والتطوع والاستجابة، وضاعف الآخرون جهودهم في المناصرة ودعوا لحماية الأشخاص الأكثر عرضة وجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك على سبيل المثال المهاجرين واللاجئين والسجناء. اقترح المجتمع المدني نماذج وآليات عادلة وشفافة للمساعدة التي تقدمها الحكومات ساهمت في تبادل المعرفة حول الفيروس ونشر الوعي في جميع المناطق، والأهم من ذلك، استمرّ في المطالبة بمزيد من الشراكات مع القطاع العام من أجل الوصول إلى الناس ومساعدة أكبر عدد ممكن. بكل عام، قامت منظمات المجتمع المدني بتعليق جميع أنشطتها التي تتطلب حضورًا شخصيا، واحترمت سياسات الالتزام بالمنزل، وطورت طرقًا جديدة لتسهيل العمل من المنزل واستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات التواصل المتاحة، وقامت بحشد الجهود والتواصل فيما بينها لضمان انتشار أوسع واستجابة أفضل.

الاستجابة المتعثرة الى أزمة كوفيد ١٩ في المنطقة العربية

زهرة بزي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

حول السياق الاقليمي

أتت ازمة كوفيد ١٩ الصحية لتضاف الى الأزمات المتعددة الأبعاد التي تعيشها المنطقة ومن أبرز مظاهرها النزاعات والحروب والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وازدياد أعداد اللاجئين والمهاجرين. ويتوقع أن يكون لهذه الازمة الصحية أنعكاسات خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فوفقًا لتقدير أولي للاسكوا فان نتيجة لانتشار جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، ستفقد المنطقة ما لا يقل عن ٤٢ مليار دولار، وتعتبر الاسكوا انه مع تزايد انتشار العدوى بالفيروس عالميا والتأثير المتصاعد لانخفاض أسعار النفط، يمكن أن تتفاقم الخسائر في الدخل. كما يتوقع ان يزيد معدل البطالة بنسبة ١,٢ نقطة مئوية، وهو ما يعني خسارة ١,٧ مليون وظيفة. وعلما أن المنطقة هي من أكثر المناطق التي تنتشر فيها عدم المساواة في العالم وهي منطقة تزيد فيها العمالة غير المنظمة عن ٥٠ بالمئة من العمل، وتفتقد الى أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة وبالتالي غير قادرة على حماية العمال وضمان كرامتهم في حالات التوقف عن العمل، من هنا الخوف من حجم الانعكاسات الاجتماعية للازمة الراهنة. كما ان المنطقة تعرف نسبا غير مسبوقة من اللجوء والعمالة الوافدة، وهؤلاء يعيشون ظروفا صعبة ومن المتوقع ان تكون انعكاسات الازمة عليهم مضاعفة مع استمرار فترات الحجر المنزلي. أما النساء في المنطقة والتي تواجه أصلا أقصاء اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، جاءت هذه الازمة لتضيف الى معاناتهن تهميشا اجتماعيا وارتفعت حالات العنف المنزلي بشكل كبير خلال فترة الإغلاق مع التعقيدات الإضافية المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها المرأة عند محاولتها طلب المساعدة، سواء من الأصدقاء والعائلة أو من خطوط المساعدة و تطبيق القانون.

أما على المستوى المالي، فتعاني معظم دول المنطقة من عجز مالي نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، وضعف القدرات الإنتاجية وارتفاع نسبة الاستدانة خاصة في بلدان مثل لبنان والأردن وتونس التي تتصدر قائمة الدول العربية من حيث ثقل هذا نصيب الفرد من ديون بلاده، وتشكل خدمة الديون عبئا على موازنات الدولة وبالتالي تقلل من قدرتها على الاستجابة للازمات الاجتماعية الطارئة.

كما ان أثار الأزمة على المستوى السياسي بدأت تتمظهر مع بدء إجراءات الحجر الصحي، فقد تمكن الوباء من تفريغ شوارع المتظاهرين في الجزائر ولبنان والعراق مرحليا، واستعادت جيوش المنطقة الساحات العامة باسم تنفيذ إجراءات الحجر. والخوف من أن تستخدم الأنظمة الوباء ذريعة لتعزيز السيطرة وبالتالي الحد من الحريات وقمعها. كما يتجلى هذا المنحى في المحاولات لتغييب المجتمع المدني من المشاركة في عمليات الاستجابة للازمة وخاصة على مستوى صناعة السياسات العامة ذات الصلة.

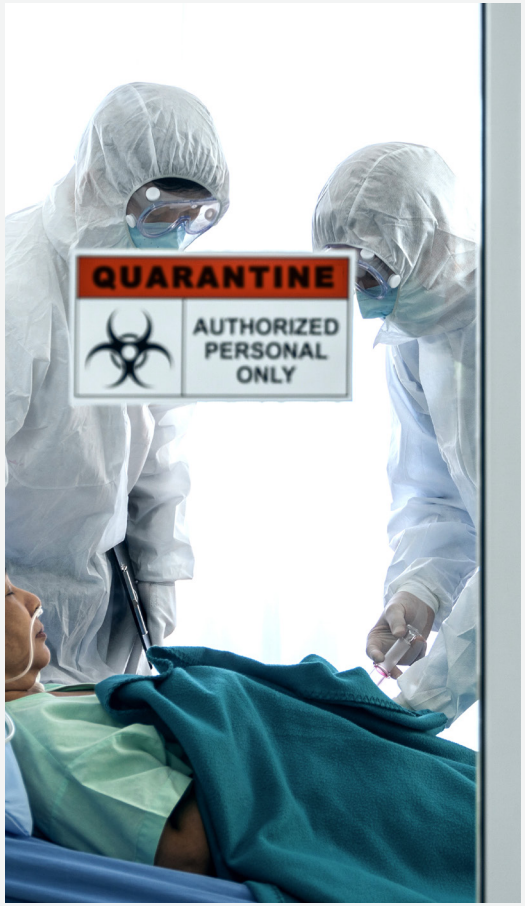

حول استجابة الحكومات في المنطقة

الدول	الاجراءات المالية والاجتماعية
الأردن	(١) تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات السلع الصحية المنتجة أو المستوردة (٢) تخصيص ٥٠٪ من عائدات تأمين الأمومة للمساعدة المادية للمسنين والمرضى. (٣) تطبيق سقوف لأسعار المنتجات الأساسية؛ (٤) تأجيل ٧٠٪ من قيمة الرسوم الجمركية لشركات مختارة وخفض مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات القطاع الخاص.
لبنان	(١) أنشات الحكومة صندوق تضامن وطني يقبل التبرعات العينية والنقدية. (٢) أعلنت وزارة المالية تمديد جميع المواعيد النهائية المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم. (٣) وضع خطة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية يتم تنفيذها بالتنسيق مع البلديات ورؤساء البلديات ومراكز الشؤون الاجتماعية والجيش. - لتوزيع سلة تضامن من المواد الغذائية والمطهرات للعائلات المتضررة اقتصاديًا وماليًا نتيجة COVID-١٩. سيستمر العمل على تقديم المساعدة النقدية كذلك.
العراق	(١) أنشأ البنك المركزي العراقي صندوقاً لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات مبدئية بقيمة ٢٠ مليون دولار. (٢) أعلن البنك المركزي عن وقف للفوائد والمدفوعات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الإقراض الموجه (مبادرة «تريليون دينار عراقي») وشجع البنوك على تمديد آجال استحقاق جميع القروض
فلسطين	(١) أجلت سلطة النقد الفلسطينية سداد القروض الشهرية / الدورية لجميع المقترضين للأشهر الأربعة المقبلة ، ولقطاعي السياحة والفنادق للأشهر الستة المقبلة. كما حظرت تحصيل الرسوم أو العمولات أو الفوائد الإضافية على المدفوعات المؤجلة.
مصر	أعلنت الحكومة عن سياسات التحفيز في حزمة ٦,٤ مليار دولار أمريكي (١٠٠ مليار جنيه مصري ، ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لـ COVID-١٩. وقد زادت المعاشات بنسبة ١٤٪. تم تخفيض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي بأكمله ؛ تم تقديم إعفاء من الضرائب العقارية للقطاعين الصناعي والسياحي ؛ وقد تم تكثيف دعم الإعانات للمصدرين. كجزء من حافز ١٠٠ مليار جنيه ، تم الإعلان عن ٥٠ مليار جنيه لقطاع السياحة ، الذي يساهم بما يقرب من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ، و ١٠٪ من العمالة ، وحوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الإيرادات ، اعتبارًا من عام ٢٠١٩. تم تمديد الوقف الاختياري لقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة عامين. تم تخفيض رسم الطابع على المعاملات والضرائب على أرباح الأسهم. تم تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية حتى إشعار آخر.
المغرب	(١)أنشأت السلطات صندوقاً خاصاً مخصصاً لإدارة الوباء، تبلغ قيمته حوالي مليار دولار أمريكي تموله الحكومة ومساهمات طوعية من الكيانات العامة والخاصة سيغطي هذا الصندوق تكاليف تحديث المرافق الطبية ودعم الشركات والأسر المتضررة من الوباء. (٢)سيحصل الموظفون الذين يصبحون عاطلين عن العمل ومسجلين في صندوق التقاعد على ٢٠٠٠ درهم شهريًا ويمكنهم تأجيل مدفوعات الديون حتى ٣٠ يونيو. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع الشركات تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية حتى ٣٠ يونيو ، والشركات التي يبلغ معدل مبيعاتها السنوي أقل من ٢٠ مليون يمكن للدرهم تأجيل مدفوعات الضرائب.

الجزائر	(١)استجابة لصدمة أسعار النفط، أعلنت السلطات عزمها على خفض الإنفاق الحالي بنسبة ٣٠٪ مع الحفاظ على الأجور سليمة وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. كما تعد الحكومة قانونًا ماليًا تكميليًا ، والذي سيشتمل على تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي للفيروس. سيشمل القانون بشكل خاص تدابير التعويض عن الخسائر التي تكبدتها الشركات. (٢)تم تأجيل إقرار ودفع ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة.
موريتانيا	(١) تخفيض سعر الفائدة من ٦,٥٪ إلى ٥٪. تخفيض سعر الإقراض الهامشي من ٩٪ إلى ٦,٥٪ ؛ تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي من ٧٪ إلى ٥٪.
تونس	(١) الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة ٢,٥ مليار دينار تونسي، وتشمل الحزمة تأجيل مدفوعات ضريبة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية، وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة، وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية وغيرها من أجل توفير السيولة للقطاع الخاص، والحد من تسريح العمال وحماية السكان الأكثر ضعفا وخاصة في القطاع غير الرسمي. (٢) كما تتضمن الخطة توسيع مخصصات الميزانية للنفقات الصحية بالإضافة إلى إنشاء صندوق بقيمة ١٠٠ مليون دينار تونسي لشراء المعدات للمستشفيات العامة. ومن الناحية الاجتماعية ، يشمل ذلك أيضًا التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المنخفض والمعوقين والمشردين.
اليمن	لا إجراءات

المصدر: المعلومات مستقاة من راصد صندوق النقد الدولي لسياسات الاستجابة للأزمة في بلدان الشرق الأوسط وشمالي افريقي

ويظهر من خلال المعلومات في الجدول أعلاه، ومن خلال مشاورات أجريت في اطار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الى ان مستوى الاستجابة للأزمة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ظلت دون المستوى. ففي حين ان انعكاسات الازمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كانت بالغة الجسامة فان دور الحكومات بالاستجابة ظل قاصرا وجاءت المساعدات على شكل استهداف دون اتباع أي مقاربات شاملة. وتركزت الاستجابة في الدول التي بادرت الى اتخاذ إجراءات الى إعادة تركيز الأنظمة والسياسات العامة على ما هي عليه، واتباع مقاربات اقتصادية من دون وضع الانسان في محور هذه المقاربات.

ففي وقت تثبت هذه الازمة مرة أخرى أن المقاربات النيوليبيرالية عاجزة عن حماية المواطنين واستمراريتهم في التصدي لهكذا صدمات، وان التوجهات التقشفية المتبعة حول العالم تشكل أحد الأسباب الأساسية التي أدت الى عدم إمكانية مواجهة أزمة كورونا، فقد أدت هذه التوجهات الى انهاك الأنظمة الصحية حتى في الدول المتقدمة غير قادرة على الاستجابة للأزمات والاوبئة. على الرغم من ذلك، لم تبادر الدول العربية الى إعادة التفكير في التوجهات السياساتية العامة التي تعتمدها. فان الاستجابة من قبل البلدان العربية جاءت بنفس التوجهات العامة والمقاربات المتجزأة التي تسعى الى دعم الأعمال التجارية من خلال الإعفاءات الضريبية، وتأجيل التزامات الديون، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين ان المساعدات للفئات المهمشة ظلت قاصرة ولم نر أي خطوات لإعادة التفكير في أنظمة الحماية الاجتماعية المتبعة.

من هنا بتطلب العمل على الاستجابة الى الأزمة، مقاربات شاملة تعالج البعد الآني بتدخلات سريعة تحد من الانهيار وتكمن من حماية القطاعات الاقتصادية المنتجة والمولدة لفرص العمل اللائقة، على أن تكون هذه المقاربات ضمن أستراتيجيات طويلة الأمد تستند الى الدروس المستفادة من جراء هذه الازمة وفي اقتراحات لنموذج تنموي بديل يكون في صلبه حقوق الانسان بشموليتها.

كما أن التعامل مع هذه الازمة ذات الطبيعة العالمية، يتطلب تعاونا وتآزرا بين الدول، الى ان طبيعة الإجراءات الاحتوائية والتي فرضت تسكير الحدود، ترافق مع انغلاق البلدان على ذاتها وتركيزها على مبادرات وطنية للاستجابة للازمة، دون الاخذ بعين الاعتبار الانعكاسات طويلة المدى التي ستخلفها الازمة حول العالم والتي سترتد على كافة الدول. وتتكرر هذه المقاربة الانعزالية في المنطقة العربية، التي لم تتمكن في اطار مؤسساتها الإقليمية المتعثرة في انقساماته السياسية ان تدفع باتجاه تعاون إقليمي لمواجهة الازمة، وجاء انخفاض سعر النفط وتأثيره الكارثي على دول الخليج ليقلل من إمكانيات وفرص التعاون، علما ان التعاون العربي مطلوب الان أكثر من أي وقت مضى.

التعاون الدولي في ظل كورونا

مي مكّي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يواجه الكوكب اليوم أزمة عالمية ستصيب الدول الغنية كما الفقيرة. لكن إن كانت الدول الغنية تمتلك القدرة على تعبئة تريليونات الدولارات من أجل إنعاش اقتصاداتها، فالدول الفقيرة لن تتمكن من فعل ذلك. ومع الزيادة الحادة في مستويات البطالة والفقر وانهيار النظم الصحية حول العالم، تشير الأدلة حتى الآن إلى أن البلدان النامية ستكون الأكثر تضرراً، خاصة تلك التي تعاني من الصراعات والهشاشة. ففي المنطقة العربية وحدها، سيُفقر ٨,٣ مليون شخص بسبب فيروس كورونا ٢٠١٩، وستُفقد ١,٧ مليون وظيفة على الأقل. ومع ذلك، فإن معالجة التحديات في جزء واحد من العالم لن يحل المشكلة، ومن هنا لا بد من التفكير في قضايا التضامن والمساواة والعدالة والتوزيع المنصف.

ليس من المستغرب أن تكون مسألة المساعدات محورية في المناقشات حول هذا الوباء، فمن الواضح أن هناك حاجة «للإستعانة بمصادر خارجية»، عندما تفشل الاقتصادات، خاصة تلك التي ترزح أساسا تحت ضغوط مالية، في تأمين الموارد اللازمة للاستجابة للوباء بشكل كاف. فقد بدأ الحديث في الأمم المتحدة عن «خطة مارشال» جديدة بقيمة ٥٠٠ مليار دولار من المنح التي تستهدف تعافي القطاع الصحي، بالإضافة إلى التوزيع المجاني للأموال لتحفيز الاقتصاد والإعفاء من الديون. والمثير للاهتمام أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي بدأت تتحدث أيضًا عن تخفيف الديون أو إلغائها. إذن، أين يقف العالم إزاء هذه الجهود؟

يقدّر الأونكتاد أن تكون الفجوة التمويلية في البلدان النامية للسنتين المقبلتين ٢-٣ تريليون دولار تقريبًا، بيد أن مستويات وأرقام المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المانحة لعام ٢٠١٩ بعيدة كل البعد عن نسبة ٠,٧٪ من الدخل القومي الإجمالي، رغم أن الـ٥٠٠ مليار دولار أعلاه لا تشكل سوى ربع قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المفقودة في العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، ومن حيث جودة هذه المساعدات، يقتضي ملاحظة استمرار انخفاضها في مجال استهداف الفقر والقطاع الصحي، مقابل ارتفاعها على شكل قروض حساب المنح والتسهيلات. علاوة على ذلك، فإن قيمة الديون المنوي تخفيفها تصل فقط إلى ٠,١ مليار دولار أمريكي أو أقل من ٠,١٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية.

ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أن الكثير من البلدان تواجه تفشي فيروس كورونا وهي تعاني من أزمات الديون غير المستدامة. عالميًا، تُقدّر مدفوعات الدين الخارجي العام في البلدان النامية خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بنحو ٣,٤ تريليون دولار. ومن بين دول المنطقة، تدفع بلدان مثل لبنان وتونس وجيبوتي أموالًا هائلة لخدمة ديونها الخارجية العامة. إن دعوة صندوق النقد لتخفيف عبء الديون عن ٢٥ دولة معرضة للخطر، من بينها اليمن التي صنفت في خانة الخطر المعتدل، ليست أكثر من خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح، وذلك لسببين: أولا، لا يزال مبلغ تخفيف الديون طفيفًا مقارنةً بمجموعها، وثانيا، لا ينبغي أن يكون على حساب مصادر المساعدة الأخرى. وبالرغم من إعلان مجموعة العشرين عن تعليق الديون الثنائية لـ٧٧ دولة، لا تزال قيمة تخفيف عبء الديون أقل بكثير من الأموال التي تحتاجها البلدان النامية لمواجهة جائحة كورونا. كما أن التعليق لا يعني الإلغاء، أي أن خطر الوقوع في أزمات ديون لا يمكن للبلدان النامية تحملها لا يزال محدقًا.

أخيرًا، فإن الحديث عن التعاون الدولي يفرض مناقشة نموذج التنمية الذي يجري الترويج له اليوم. فقد ظهر لنا من خلال هذه الأزمة تحديداً أن القطاع العام كان أكثر مرونة وكفاءة في الاستجابة لاحتياجات الناس. ودلّت هذه الأزمة على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز القطاع العام، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الطبية. بالرغم من ذلك، يستمر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية أكثر فأكثر، والترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل مكثّف، حتى في قطاعات مثل التعليم والصحة، ويتم توجيه المزيد من المساعدات من خلال القطاع الخاص، عبر الأدوات المبتكرة الجديدة للتمويل المختلط. ورغم أهمية تطوير وبناء قطاع خاص فعّال ومنتج يخلق فرص العمل في المنطقة، فإن خطاب المؤسسات المالية الدولية، الذي بان مؤخرًا في بيانات اجتماعات الربيع، يظهر تعزيزًا مستمرًا لخطاب خصخصة الخدمات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتقدّم لنا الأزمة والحاجة للمرونة تحت ضغط الإغلاق والحجر الصحي العام درسًا آخر، وهو أهمية وجود سياسة حماية اجتماعية شاملة تلّبي احتياجات الفئات الأكثر هشاشة ولا تستثني أحدًا، وضرورة الإعتراف بها كأولوية من قبل المؤسسات الدولية وأن ينعكس ذلك في قرارات ملموسة، خاصة وأن أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة في دول مثل الأردن ومصر عانت كثيرا في ظل تدخل المؤسسات المالية الدولية على مدى سنوات.

نحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، للتحدث عن أهمية بناء وتعزيز النظم الوطنية كشرط أساسي لتحقيق الكفاءة والثبات. تشمل مبادئ فعالية المساعدات والتعاون التنموي الفعال استخدام النظم الوطنية للبلدان النامية وضمان الشراكات الإنمائية الشاملة والتأكيد على ملكية البلدان النامية لأولويات التنمية. وتتصل هذه المبادئ بمفهوم توطين المساعدة، أي السماح للبلدان النامية بقيادة جهودها وخططها الإنمائية.

باختصار، يقف العالم اليوم أمام فرصة لإصلاح أنظمة المساعدة والتعاون التنموي. إن إضفاء الطابع المحلي على المساعدة، وبذل مزيد من الجهود لتعزيز الخدمات العامة وجعلها أكثر كفاءة، وأخذ خطوات أخرى في تدابير تخفيف عبء الديون، وزيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها، تُعتبر من التدابير الحيوية إن كان التعاون الدولي سيقوم بتوفير مخرج من هذه الأزمة العالمية متعددة الأبعاد.

الوضع الوبائي والاقتصادي في تونس والإجراءات المتخذة

نايلة تليلي – الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

بعد أن وصلت جائحة فيروس كورونا إلى تونس يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات الاستباقية للتصدي لانتشار الوباء في البلاد إلى أن أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل إجمالي ٩٤٩ إصابة و٣٨ وفاة إلى حدود ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، في حين أصبح عدد المتعافين ٢١٦ حالة. وقد كشفت الأزمة أنّ عدد أسرة الإنعاش لا يتجاوز ٢٤٠ سرير موزعة على بعض الولايات الساحلية وتونس الكبرى أي بمعدل ٣ أسرة لكل ١٠٠ ألف ساكن . كما أعلنت وزارة الخارجية التونسية عن وفاة أكثر من ٤٠ تونسيا في فرنسا و٥ بإيطاليا، مؤكدة أن ترحيل الجثامين مستحيل بسبب غلق الحدود وأن البعثات الدبلوماسية ستتكفل بمصاريف الدفن في أماكن الإقامة.

وتضمنت الإجراءات الوقائية إعلان الحجر الصحي العام وإقرار حظر الجولان من الساعة الثامنة ليلا إلى السادسة صباحا، وغلق الحدود البرية والجويةوالبحرية ومنع كل التجمعات وغلق الأسواق والحمامات، إلى جانب العمل بنظام الحصة الواحدة (٥ ساعات في اليوم). منع التنقل بين المدن وغلق المصانع الكبرى ذات الكثافة العمالية الكبيرة.

وحسب بعض القارير والدراسات، توجد أربع سيناريوهات محتملة تواجه الاقتصاد التونسي جرّاء أزمة فيروس كوفيد ١٩ (كورونا)، تتضمن فرضية أولى أقل خطورة وتتمثل في سرعة احتواء انتشار الفيروس وبالتالي تسجيل تداعيات اقتصادية ضعيفة، وفرضية ثانية تتمثل في الانتشار المحدود للفيروس ثمّ فرضية ثالثة تتمثل في الانتشار الواسع للفيروس وبالتالي صعوبة التحكم في الحالة الوبائية وأيضا تضخّم التداعيات الاقتصادية وفرضية رابعة وهي الأخطر وتتمثل في فقدان التحكم في انتشار الفيروس وعدم القدرة على احتواء هذه الأزمة الصحية وبالتالي فشل الإجراءات الصحية المتبعة في مواجهته وتزايد المخاطر الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية المعطلة بفعل تواصل الحجر الصحي العام.

كما يُفترض أن نسبة النمو الاقتصادي ستكون في حدود ١,٧٥ بالمائة في حال عاشت البلاد السيناريو الأول وستكون في حدود -١,٨٦ بالمائة (سالب) في حال السيناريو الرابع والأخطر اقتصاديا بما ستؤدي له من صدمة إنتاجية في قطاعات السياحة والنقل الجوي والنقل البحري تراوحت بين ٢٠ و٥٠ بالمائة ومن صدمة إنتاجية بنسبة ١٠ بالمائة في قطاعات أخرى كالنسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية. وفي حال بلغنا نفس السيناريو الرابع، تشير المعطيات إلى أن نسبة الخسارة من حيث الناتج المحلي الإجمالي ستكون في حدود -٥,٢٦ بالمائة (سالب)، كما ستزيد البطالة بنسبة ١,٥٣ بالمائة في السيناريو الأول وبـ٤,١٥ بالمائة في السيناريو الرابع لتناهز النسبة الجملية لطالبي الشغل ١٩ بالمائة مما سيزيد الحاجة للتمويل الخارجي لتتراوح بين ٦,٢ بالمائة و٢٩,١ بالمائة.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد كان لإجراءات الحجر الصحي الشامل ولقرارات تعليق الأنشطة المهنية المتخذة من قبل الحكومات، آثار اقتصادية واجتماعية على تأمين الحاجيات الأساسية لمعظم الفئات والشرائح حيث تكون النساء فيها أكثر الأشخاص تحملا لأعبائها. وككل حالات الكوارث والأوبئة والأزمات، ففيروس كورونا كشف التأثير المدمر لعدم المساواة في كل المجتمعات، سواء في الدول المتقدمة التي استطاعت توفير الإمكانيات الطبية واللوجستية والخدماتية وبين دول أخرى تصارع من اجل البقاء بإمكانيات محدودة. فقد ظهرت الهوة في ظل هذه الأزمة بين الطبقات والفئات داخل المجتمع الواحد مثلما هو الحال في تونس حيث يؤدي الحجر الصحي الشامل إلى فقدان عديد مواطن الشغل وانعدام الدخل اليومي للفئات المشتغلة بالقطاعات غير المهيكلة والعاملات اليوميات والعاملين اليوميين. وتزداد هذه الظروف صعوبة أمام نساء من فقيرات الريف أو من كادحات المدن، خاصة بالنسبة للعائلات محدودة الدخل أو تلك المرتهنة بالدخل اليومي في القطاعات الهشة وغير المنظمة واللاتي يجدن أنفسهن اليوم عاجزات عن توفير لقمة العيش بالإضافة إلى الخوف المتزايد من الوباء والخشية من انعدام توفير الغذاء والأمن الصحي.

وبقدر ما كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الخدمات الصحية العمومية نتيجة ما تعرضت له من تصفية واهتراء لصالح القطاع الخاص، فإنها أكدت مرة أخرى على أهمية القطاع الصحي العمومي ودوره الاستراتيجي في تحقيق الأمن الصحي من خلال ما يقدمه قطاعٌ، أكثر من نصف عامليه نساء، و اللاتي يقدمن تضحيات بالتعرض للخطر المباشر والوقوف في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء القاتل رغم التهديدات والمخاطر والمسؤوليات العائلية والمنزلية غير المتساوية.

ورغم ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة تأمين الغذاء ورغم كلفة الضغط النفسي الذي تعيشه العائلات، فإن أغلب نساءنا يعشنها ضغوطا مزدوجة من حيث تضاعف الأعباء المنزلية لاختصاصهن في تأمين حاجيات الغذاء والنظافة والعناية بالأطفال نتيجة ثقافية أبوية في توزيع المهام و الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، ويزداد الضغط النفسي نظرا لتجمع كامل أفراد العائلة على مدار اليوم كل حسب مزاجه وطلباته. إلى جانب أن إلزام الأطفال بالمكوث في المنازل لمدة طويلة، كثيرا ما يؤدي إلى توتر الأجواء العائلية لتتحمل الأمهات مسؤوليات إضافية وجهدا نفسيا وذهنيا مضنيَيْن. وانطلاقا من الفوضى الحاصلة في توزيع الإعانات الاجتماعية وبعد الاتصال المتواصل مع عديد النساء المتضررات من أزمة الحجر الصحي سواء في المدن أو في الجهات الداخلية عن طريق مراكز الجمعية المتعهدة بالتوجيه و الاستماع للنساء ضحايا العنف.

وأمام هذه الوضعية لابد من الإسراع بالإجراءات العاجلة والمتوسطة المدى لمواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا ومراجعة السياسات الاقتصادية والمالية الكفيلة بمجابهة الآثار الاجتماعية للجائحة حيث أدت أزمة الحجر الصحي العام إلى بروز صعوبات اجتماعية أساسها حدوث ندرة في العديد من المواد الاستهلاكية وارتفاع أسعار العديد منها وتضرر القطاعات الهشة بالأساس وهو ما خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي لا يمكن الجزم بتطورها إيجابا أو سلبا إلا بعد ترقب إمكانية حسن تنظيم إدارة الأزمة في الأيام القادمة ظهرت مؤشرات احتجاج اجتماعي على صعوبة العيش وفقدان المقومات الدنيا للحياة الكريمة، من ذلك أن العديد من متساكني أرياف ولاية جندوبة وجّهوا نداء استغاثة لتزويدهم بالمواد الغذائية الأساسية، كما شهدت معتمدية المنيهلة من ولاية أريانة بالعاصمة أمس تحركات احتجاجية إذ أنّ عدم المرافقة الاجتماعية لقرار الحجر الصحي الشامل يؤدي إلى بروز أخطار تنذر بالتحركات الاجتماعية وذلك قياسا بصعوبة حصول المواطنين على الحاجيات الأساسية، وقياسا بفقدان العديد من التونسيين لموارد رزقهم.

مبادرات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية

تم في ٢٠ آذار/مارس تنظيم تيليتون على مدى يوم كامل، تم فيه جمع تبرعات مالية تقدر بـ٢٧,١ مليون دينار تونسي أي ٨,٧ مليون يورو، تتوزع بين ٦,١ مليون دينار كمبالغ مجمعة و٢١ مليون كوعود فعلية. وفي ٢٧ آذار/مارس، أعلنت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية عن تجميع تبرعات بمبلغ ١١٢ مليون دينار تونسي (٣٥,٥ مليون يورو تبرعت بها ٩ بنوك تونسية. في ٢١ نيسان/أبريل، بلغ مجموع التبرعات ١٩٤ مليون دينار تونسي ٦٢ مليون يورو). كما عمدت الدولة إلى إحداث صندوق ١٨١٨ مُخصص للتبرعات المالية من أجل دعم مجهوداتها الرّامية للتغلب على الوباء وتقديم المساعدة لها وخاصة لضعف إمكانياتها في الميدان الصحيّ.

وفي إطار المبادرة التي أعلنتها وزارة حقوق الإنسان والهيئات الدستورية وفي إطار دَعم المَجهود الوطني للتَّوقي من فيروس كورونا المُستَجد، حرِصت مجموعة من البلديات، الحماية المدنية، الكشافة التونسية، الهلال الأحمر التونسي، الجمعيات ومُكونات المجتمع المدني كل حسب مجال نشاطه، إلى التَّدخل السريع لمُعالجة الأوضاع المُتفاقمة يومًا بعد يوم وذلك من خلال:

- تقديم المساعدات العَينيَّة من مواد تنظيف، مواد صحية، كمامات طبية لكل من يحتاجها.(جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية، جمعية مرام، الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية...).
- المُساهمة في تحسين ظروف عيش المُتساكنين بتقديم الإعانات وتوزيع المواد الغذائية على المُحتاجين.
- تفعيل استمارات لإحصاء المتطوعين ووضعهم على ذمة اللجنة الوطنية لتفادي الكوارث ومُجابهتها وتنظيم النجدة ولجانها الجهوية. (جمعية تماغيت، جمعية الأطباء الشبان ...).
- توجيه الإمكانيات البشرية (متطوعين / ناشطين ...)، الإمكانيات المالية والمساعدات العينيَّة لفائدة اللجنة الوطنية لتفادي الكوارث وللصندوق الوطني ١٨١٨ لجمع التبرعات المخصصة للجائحة.
- إحداث خط أخضر تحت رقابة المنظمات والجمعيات للتبليغ عن الحالات المُشتبه لحملها للفيروس وللتبليغ عن التجاوزات وعدم احترام قرارات الحكومة (منظمة أنا يقظ، جمعية الأطباء الشبان ...).
- اتخاذ إجراءات عاجلة ومبادرات تضامنية مع الفئات الهشة.
- إحداث خلية إنصات ومراكز للاستماع والإرشاد لتحديد مشاغل المواطنين وتقديم النصائح الملائمة لهم.
- رصد كل المبادرات التي قامت بها الجمعيات للمساهمة في مجابهة فيروس كورونا (مركز إفادة للجمعيات).
- تقديم حلقات نقاش عن بُعد حول قضايا مُهمة لها علاقة بالوباء، وتشجيع المواطنين على مزيد من البذل والعطاء والتّحلي بالمسؤولية والوعي التّام إزاء الخطر الداهم (جمعيّة نوماد ، المرصد التّونسي للمياه(.
- تحديد الطرق الفعالة للتصدي لعدم الانضباط والاستهتار الذي ستكون له عواقب وخيمة على كافة أطياف المجتمع.
- المراقبة المستمرة لكل الفضاءات العموميّة والتجاريّة والخدماتيّة ومحاولة تنظيمها لكي لا تصبح بؤرة لتفشي الفيروس.
- توفير وسائل الحماية المطلوبة للعناصر الطبية والأمنية وعناصر الجيش الوطني الذين يحتلون الصدارة دائما في مواجهة الأخطار.
- تفعيل تدابير استثنائية، لها علاقة بالميدان الصحي والإجتماعي لاحتواء خطر الفيروس.

تقرير حول نشاط الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات خلال الحجر الصحي العام والشامل

دخلت تونس مرحلة الحجر الصحي العام والشامل بداية من يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠ الأمر الذي استوجب من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مواءمة طرق عملها ونشاط مناضلاتها وخاصة إسداءها لخدماتها لفائدة النساء ضحايا العنف.

في هذا الإطار أطلق مركز الإصغاء والتوجيه للنساء ضحايا العنف التابعة لمختلف فروع الجمعية (تونس، سوسة، القيروان وصفاقس) خدمة الاستقبال والتوجيه القانوني والإحاطة النفسية من خلال الهاتف للنساء ضحايا العنف وقد سجلت مراكزنا ارتفاعا ملحوظا في الطلب على خدماتنا خلال فترة الحجر مقارنة بالفترة السابقة.

كما قامت الجمعية بالاستعانة بقاعدة بيانات مراكز الإصغاء التابعة لفروعها لضبط قائمة أولية في النساء ضحايا العنف في وضعية اجتماعية صعبة ضمت ٨٠ منتفعة وتم تمتيعهن بمنحة تضامنية تقدر ب ٣٠٠ د ينار تونسي (ما يعادل ١٠٠ دولار أمريكي) بمبلغ جملي قدره ٢٤٠٠٠ دينار تونسي (حوالي ٨٠٠٠ دولار أمريكي) كما قامت الجمعية بالتبرع بمبلغ قدره ٢٠٠٠٠ دينار تونسي (تقريبا ٧٠٠٠ دولار امريكي) للصندوق الوطني لمجابهة فيروس كورونا. وتجدر الإشارة انه ومنذ بداية الأزمة، بدأت الجمعية في نشر مجموعة من الرسائل المسجلة مع مناضلاتها اللواتي تحدثن في مختلف المواضيع التي تهم قضايا النساء في علاقة بالحجر الصحي.

كذلك أطلقت الجمعية حملة وطنية لمناهضة العنف المسلط على النساء: #العنف_ضد_النساء_يقتل_كيف_الوباء #بزي وقد شارك في الحملة مايزيد عن ٢٥٠ ناشطة وناشط في المجالين السياسي والحقوقي من خلال مشاركة صورهن/م مع شعارات مناهضة للعنف ضد النساء ووسم الحملة الوطنية، كما قامت الجمعية بنشر ٣ ومضات تحسيسية على وسائل التواصل الاجتماعي وقد لاقت الحملة تفاعلا كبيرا وتغطية إعلامية واسعة.

أما لجنة التربية والتعليم ومن خلال الجامعة النسوية الهام مرزوقي فقد واصلت أنشطة دورتها الجامعية من خلال اجتماعاتها التنسيقية بين مختلف مناضلات ومناضلي نوادي شباب وشابات الجمعية في مختلف فروعها لإتمام مشاريع اختتام دورات التدريب كما حرصت اللجنة على عقد لقاءات مستمرة بين الشابات والشباب وعضوات اللجنة من أجل مشاركة التجارب والخبرات. كما تمت برمجة دورة تدريبية عن بعد في موضوع المواطنة والحقوق السياسية للنساء يومي ٠٨ و٠٩ أيار/مايو ٢٠٢٠

بالنسبة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالجمعية فهي بدورها حافظت على دورية اجتماعاتها التي انتقلت إلى الفضاء الافتراضي الأمر الذي انعكس إيجابا على قدرة بعض مناضلات الجمعية خارج تونس اللواتي أصبحن قادرات على المشاركة في الاجتماعات وواصلت اللجنة الإشراف على جملة المشاريع التي تقوم بتنفيذها (٣ مشاريع أساسية) بالإضافة إلى الشروع في صياغة المحامل التي سيتم استعمالها خلال الحملة الوطنية للمناصرة من اجل العمل اللائق للعاملات المنزليات (دراسة وطنية، كاريكاتير، ورقة سياسات ومطويات) كما يتم تعزيز وتركيز العمل على رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال الحجر الصحي والعمل على توفير التوجيه القانوني والإحاطة النفسية للنساء الضحايا هذا وتجدر الإشارة أن بعض المنتفعات بالمنحة التضامنية هن من النساء اللواتي استقبلهن مرصد أسماء فني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وتوجهت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بمعية منظمات المجتمع المدني بجملة من الدعوات والرسائل إلى السلطات:

- رسالة مفتوحة الي السيد رئيس الجمهورية من قبل ١٢ جمعية ومنظمة تطالبه بإطلاق سراح أكبر عدد ممكن من المساجين توقيا من تفشي فيروس كورونا في السجون واستجابت مؤسسة رئاسة الجمهورية لهذه الدعوة من خلال تمتيع ١٤٢٠ سجينة وسجين بالعفو الخاص.
- دعوة لسحب مقترح القانون الخطير على حرية الصحافة والإعلام وقد قامت الجهة المقترحة بسحب القانون
- دعوة عاجلة إلى السلطات العمومية لضمان استمرار النفاذ إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- رسالة إلى المجلس الأعلى للقضاء لطلب للتدخل السريع لضمان وصول النساء وخاصة النساء ضحايا العنف للعدالة خلال فترة الحجر الصحي هذا واستجاب المجلس الأعلى للقضاء لهذه الرسالة

وعقدت الجمعية لقاء مع وزير المكلف بحقوق الإنسان والهيئات الدستورية والعلاقة مع المجتمع المدني وفي إطار وفد المنظمات الوطنية للدعوة لتسوية وضعيات اللاجئات واللاجئين في تونس خاصة مع الظروف الصعبة التي يواجهنها/ يواجهونها بسبب وباء كورونا.

يمكن تلخيص أهم مطالب الجمعية التي تركزت عليها الحملة

١- تلفت اهتمام الحكومة والرأي العام الحقوقي والسياسي والصحي إلى أن الوضع الاجتماعي الناتج عن الحجر الشامل ما فتئ يتفاقم من حيث انعدام الدخل لفئات متزايدة من العائلات التي تتحمل فيها النساء مسؤولية الإنفاق في حالات الترمل والطلاق والفقر وحتى في وضعيات الأعمال الهشة لأزواجهن، بما يعشنه من عنف اقتصادي يتربص بقوت أبنائهن.

٢- تعلن تسجيل تنامي وتيرة العنف تجاه النساء والفتيات خلال الأسابيع الأخيرة من ذلك أن مركز الإنصات والتوجيه بتونس على سبيل الذكر قد تلقى في غضون ١١ يوما فقط (من ٢٦ مارس إلى ٠٦ أفريل) ٣٣ امرأة ضحية عنف ومن بينهن امرأة مهاجرة، كما قام بتسجيل ٢٦ جلسة استماع و١٥ جلسة توجيه قانوني، وهو ما يتناسب مع أرقام وزارة شؤون المرأة التي تؤكد على تضاعف العنف بـ ٧ مرات.

٣- تلاحظ عدم التكافؤ لحضور النساء في وسائل الإعلام بما يحد من عمليات التحسيس والتوعية والمناصرة لمواجهة الوباء ومن إمكانيات اتصالية مؤثرة وفعالة أثبتتها أغلب المتدخلات في المنابر الإعلامية والاتصالية من صحافيات وخبيرات ومسئولات. كما أن الانشغال بالوباء وتحديات الأزمة الصحية وآثارها الاقتصادية، قلّص من فرص تناول قضايا العنف المسلط على النساء بما يعيد جدار الصمت على معاناة للنساء في هذه الظروف الاستثنائية.

لذلك، فإن الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تتوجه إلى الحكومة والرأي العام بالمطالب التالية:

١- نطالب وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بضبط إستراتيجية عاجلة تشرّك فيها الجمعيات النسوية والوزارات المعنية لتحديد آليات التصدي لتزايد العنف المسلط على النساء ورسم وسائل الوقاية و أولويات الحماية خاصة بعد أن أصبحت الهياكل الرسمية غير قادرة على استيعاب عدد الضحايا .

٢- تدعو وزارة الداخلية إلي الحرص علي التعامل بجدية مع شكايات العنف المقدمة من طرف الضحايا و إقرار تنظيم استثنائي لعمل الفرق المختصة بتوفير الاستمرار ليلا و كامل أيام الأسبوع مع دعم الخطوط الهاتفية للتمكن من الإشعار وفق مقتضيات القانون ٥٨ لسنة ٢٠١٧ .

٣- تدعو وزارة الصحة إلي مواصلة تقديم الخدمات الصحية والاستشفائية للنساء ضحايا العنف وإسناد الشهادات الطبية الأولية للضحايا لتمكينهن من رفع شكاياتهن، وذلك بتوفير مسلك خاص بالنساء ضحايا العنف في كل المستشفيات العمومية.

٤-تدعو وزارة العدل إلي وضع آلية مستعجلة تمكن من إيداع شكايات العنف بما يجعل تعهد النيابة العمومية بها مباشرة و لو عن طريق الايمايل أو البريد ووفق إجراءات عاجلة و استثنائية بما في ذلك إتاحة المعلومات الكافية لهن وإمكانية الوصول إلى الخدمات بأمان في وقت تنعدم أو تقِل فيه مراكز الإيواء وخدمات مساعدة للنساء ضحايا العنف و لأطفالهن.

٥- تدعو إلي ضرورة تفعيل الفصل ٢٦ من القانون ٥٨ لسنة ٢٠١٧ و المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة من حيث اتخاذ التدابير الحمائية المستعجلة في حق الضحايا بمجرّد إذن من وكيل الجمهورية وبطلب من الفرق المختصة إلي حين عودة السير العادي للمحاكم ورفع مطالب الحماية في مرحلة ثانية لقضاة الأسرة.

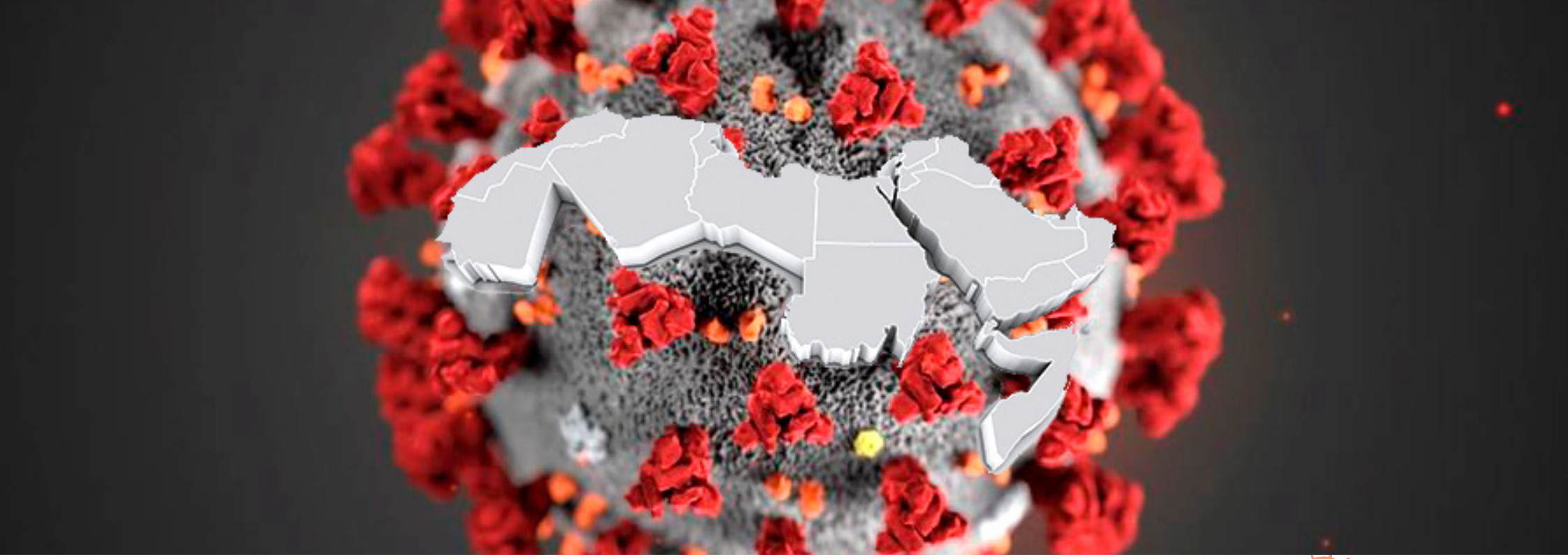

WASH HANDS FOR 20 SECS

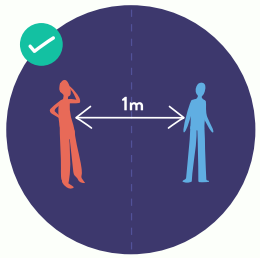

PRACTICE SOCIAL DISTANCING

CATCH IT, BIN IT
OR USE ELBOW

STAY AT HOME AND
LOOK AFTER MENTAL HEALTH

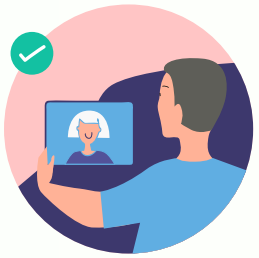

REACH OUT TO PEOPLE IN NEED

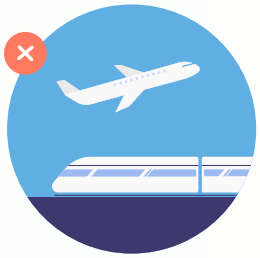

AVOID UNNECESSARY TRAVEL

The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia